رأي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوحدة الوطنية

لم يعد خافيا لدى جماهير شعبنا ان تبني موضوع الوحده الوطنيه صار ترديده والتحمس له بالمناسبات ، وتزداد الحماس حوله وتطرح المشاريع المتعدده مع اقتراب كل دوره من دورات المجلس الوطني او مع اشتداد الازمات التي تهدد وجود المقاومه الفلسطينيه بجميع فصائلها والتي لا تجد البعض منها مخرجا الا بالحديث عن الوحده الوطنيه .

لقد اصبح من حق جماهيرنا ان تتساءل ، لماذا لم تتحقق الوحده الوطنيه بعد ؟

فرغم ان الجميع ينادون بها ويعلنون استعدادهم التام لتحقيقها . ويقدرون اهميتها وضرورتها لمجابهة التحالف المعادي – الامبريالي – الصهيوني – الرجعي وصولا الى هدف التحرير الكامل للتراب الفلسطيني . وكل تنظيم يعلم صعوبة المهمات الملقاة على عاتق النضال الفلسطيني ووعورة طريق حرب التحرير الشعبيه الطويلة المدى والعقبات الكثيرة التي تعترضها . ولا احد ينكر انه لا يستطيع ان يقطع الشوط وحده ، وانه بدون العمل المشترك ، والنضال المشترك لا يستطيع ان يحافظ على بقائه . فكيف يستطيع مواجهة اسرائيل والامبرياليه العالميه ، والرجعيه العربيه ؟ فكل يوم من ايام النضال المسلح الفلسطيني يمدنا بدروس هائله يدلنا على مخططات اعدائنا التآمريه للقضاء على ثورتنا وتصفيه قضيتنا . عدونا يتحرك بذكاء وسرعه ، لا يمكن مواجهتها الا بمجموعه شروط ابرزها : الوحده الوطنيه ذات البرنامج السياسي الواضح والمحدد والعلاقات التنظيميه السليمه والموضوعيه والخطط النضالي اليومي المتصاعد .

لماذا لم يحقق المجلس الوطني الوحدة الوطنيه رغم انه اتخذ العديد من القرارات بشأنها . ففي دوره المجلس الوطني الخامسه اعلن قيام الوحده الوطنيه بين الاطراف المشتركه فيه تحت اسم « قياده الكفاح المسلح » ولكن هذه الخطوه لم تلب طموحات جماهيرنا ولا قواعد منظمات المقاومه نفسها في فهمها الانضج للوحده الوطنيه فقامت مبادرات قاعديه تشكل مكاتب للتنسيق مثلت صيغه ارقى للعلاقات فيما بينها .

ولقد سقطت نهائيا صيغه « قياده الكفاح » بانبثاق « القياده الموحده » كخطوه ضروريه ضمت جميع فصائل المقاومه لمواجهه هجمه النظام الرجعي العميل في الاردن في احداث ١٩٧٢/٢/١٠ .

وقد كانت القياده الموحده اول خطوه عمليه وموضوعيه تتناسب مع طبيعة الظروف التي نشأت بها عبر صراع دموي مع السلطه الرجعيه وبتأثير اراده المقاتلين والجماهير ، وتم تشكيل لجنه مركزيه اتفقت على برنامج حد ادنى للعمل السياسي والعسكري توفر للمنظمات الفدائيه حريه الممارسه النضاليه المستقله بالنسبه للقضايا التي لا يتم الاتفاق عليها ضمن البرنامج المشترك .

وفي دوره المجلس الوطني السابعه اقر تشكيل اللجنه المركزيه وبرنامجها السياسي ولكنه لم يعط اجابه محدده على عديد من الاسئله طرحتها طبيعه هذا التشكل مثل :

١ – كيفيه ترجمه البرنامج السياسي بمواقف محدده وفاعله ومخططات ثوريه لا تجعل منه حبرا على ورق .

٢ – ان المسأله التي لا بد وان تواكب البرنامج السياسي ، هي البرنامج التنظيمي ، الذي يضمن قيام علاقات ديمقراطيه جبهويه ، تحقق العمل بفعاليه ومرونه داخل اطار الجبهه المتحده . ذلك ان البرنامج السياسي ، برأينا هو « بوصلة العمل » وهو المستخلص للواقع الموضوعي المحيط بنا . وبدون دراسه هذا الواقع دراسه تفصيليه دقيقه واستخلاص الخطوط التي تكفل مواجهته فلا شك ان كل العمل الفلسطيني سيمسي في ضياع دائم .

٣ – من هي السلطه العليا في العمل الفلسطيني ومن هي القياده الفعليه ؟ اللجنه المركزيه ام اللجنه التنفيذيه .

٤ – كيفيه تحرير اراده جيش التحرير الفلسطيني ليصبح خاضعا كليا للقياده السياسيه الموحده .

٥ – لمن السلطه بين الجماهير الفلسطينيه اهي لقياده الكفاح المسلح ام للمجالس الشعبيه ؟ وفي حال وجود الامن من يخضع للثاني ؟

٦ – كيف نحقق الجبايه الموحده ؟ وكيف توزع الواردات ومن يستفيد من الصندوق .

٧ – برنامج القياده العسكريه الموحده ، وامكانيه توحيد الميليشيا تحت قياده واحده وبرنامج عمل وتسليح وتدريب مشترك .

٨ كيف يمكن تطوير مؤسسات منظمه التحرير الفلسطينيه واعاده تشكيلها وتعديل لوائحها وانظمتها وتغيير بنائها الكلي لتتوافق مع واقع العمل الفلسطيني وتطوره ومستقبله ؟

وفي دورته الثامنه اقر المجلس الوطني برنامجا سياسيا وتنظيميا اكثر تحديدا ووضوحا وشكل ذلك خطوه اخرى متقدمه عما سبقها . وعاد المجلس الوطني في دورته التاسعه ليؤكد هذا البرنامج السياسي والتنظيمي باشتراك جميع فصائل المقاومه وطلب من اللجنه التنفيذيه تنفيذه بحرفيته . لكن هذا البرنامج لم يطبق مما حدا بلجنه الوحده الوطنيه ان « تعرب عن اسفها واستيائها من عدم تنفيذ معظم قرارات المجالس الوطنيه السابقه المتعلقه بالوحده الوطنيه وعن عدم تحقيق ايه خطوات فعاله في هذا المجال » وتم ذلك في دوره المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائيه العاشره . وهذا ما يضعنا مره اخرى امام السؤال الكبير : لماذا لم تحقق بعد خطوات جاده وفعاله على طريق الوحده الوطنيه ؟

اذا اردنا ان نتحدث بصراحه ووضوح متعالين على ذواتنا وحساسيتنا متجاوزين ردود الفعل السلبيه والانفعالات العاطفيه متوخين مصلحه وامال جماهيرنا ومستقبل نضالنا مصممين باصرار على الصمود والاستمرار في تحقيق الانجازات الثوريه فاننا سنحاول بتجرد وموضوعيه ان نشير الى الاسباب التي ادت في تقديرنا الى عدم تحقيق الوحده الوطنيه حتى الان : اولا : عدم الاتفاق على تصور مشترك للوحده الوطنيه ، رغم الموافقه على اهميتها الاستراتيجيه . وعلى اعتبارها خطوه مبدئيه لا بد منها في النضال التحرري الوطني . ولا يمكن بدونها تحقيق الانتصار في حرب التحرير الشعبيه ولكن : ما هو البرنامج السياسي الذي يضبط الخطى التنظيميه للوحده الوطنيه ؟ وما هي الصيغه التنظيميه الواقعيه لقيام الوحده الوطنيه ؟ هل هي الصيغه الاندماجيه ؟ ام الصيغه الجبهويه ام الصيغه الائتلافيه ؟ ام الصيغه التنسيقية ؟

ان مسأله البرنامج تشكل النقطه الاهم ، برأينا من مجموع هذه الاسئله . والمقصود بذلك هو البرنامج الذي يجيب على كل الاسئله والمهمات المطروحه امام العمل الوطني الفلسطيني سواء كانت هذه استراتيجيه او تكتيكيه وبما تشمله هذه من رفض كل الاغراءات والرشوات التي يمكن ان تقدم لقياده المقاومه الفلسطينيه : كالدوله الفلسطينيه والتسويات السياسيه ، والمشاريع الاستسلاميه .. الخ ومثل العلاقه بين الانظمه العربيه ، هل نتعامل مع هذه الانظمه بدون تمييز بين الرجعي والوطني منها ؟ واذا كان التمييز فكيف ؟

وهنا تأتي الاستقلاليه عن الانظمه العربيه وكيف نترجمها ؟ ومثل تحديد من هو معسكر الخصم ؟ ومن هو معسكر الاصدقاء ؟ وعلى ضوء ذلك نستطيع ان نحدد تحالفاتنا المحليه والدوليه ونستطيع ان نفهم موقعنا بين اطراف الثوره العالميه والتي نشكل احد روافدها ، الترابط بين حركه المقاومه الفلسطينيه ، وحركه التحرر الوطني العربيه وضمن اي افق سياسي وتنظيمي ؟ هذه قضايا وغيرها الكثير كانت مطروحه امام الجهات المعنيه في موضوعة الوحده الوطنيه لكنها لم تتمكن من الوصول الى تصور مشترك حولها .

ان اهميه الاتفاق على هذه القضايا وغيرها ليس بالمواقف اللفظيه وصياغتها في بيان وانما ترجمتها الى نضال يومي وعمل مبرمج ومواقف محدده . ولعل المثل الاوضح الذي يعطي الدليل الملموس لضروره الاتفاق على البرنامج السياسي هو الموقف من النظام الملكي العميل في الاردن والذي دفعت جماهيرنا الفلسطينيه والاردنيه الاف الضحايا والشهداء والمعتقلين ثمنا لعدم التحديد الموضوعي والثوري لطبيعه هذا النظام الرجعي العميل الذي لا بد الا وان يكون متناقضا مع الثوره ومعاديا لها . فوعي هذه الحقيقه بشكل مجرد لا يكفي ، بل ينبغي ان نترجم ذلك الى خطه عمل يومي واسلوب نضال ثوري ضد هذا النظام لننهي وجوده قبل ان ينهي وجودنا . وكذلك وعي هذه الحقيقه من فصيل واحد لم يكن كافيا – في ظل الواقع الذاتي والظروف الموضوعيه التي احاطت بالمقاومه الفلسطينيه – لاحداث التغيير المطلوب في مجمل خطوط سير المقاومه في هذا الاتجاه .

ثانيا : النظره المثاليه التي تعتقد انه يمكن تحقيق الوحده الوطنيه بمجرد اتخاذ القرار او بالمناشدات العاطفيه والدعوات التبشيريه واعداد المشاريع المطروحه متجاهلين الواقع الموضوعي الذي يعيشه مجمل فصائل حركه المقاومه الفلسطينيه بحكم ظروف نشأتها وتباين اتجاهاتها السياسيه والايديولوجيه وما نتج عنه من تباين في الرؤيا وتعدد في المواقف والاجتهادات هذا التباين الذي شكل انعكاسا لظروف شعبنا المشتت والموزع في مواقع مختلفة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، بحكم طبيعه الطبقات التي تشكل قوى الثوره الوطنيه الديمقراطيه وبحكم البنيه الطبقيه لهذه التنظيمات وقياداتها ذات المنابع البورجوازيه الصغيره والوطنيه المحكومه لصفاتها المتناقضه التي املت على بعضها التقدير بانها تستطيع احتواء المقاومه وصهرها في اطار المشاريع التي قدمتها واملت على البعض الاخر تقديم تصور استراتيجي للوحده الوطنيه لم يرفق بخطوات تكتيكيه مناسبه . لقد اثبتت التجربه العمليه بان هذه النظره المثاليه للوحده الوطنيه التي لا تنطلق من الاعتراف بواقع تعدد التنظيمات الفلسطينيه ، وتناقضاتها ، وظروف نشأتها ، واختلاف نسبها وبرامجها .. ان هذه النظره منافيه لمنطق التاريخ الذي تجسده جبهه التحرير الفيتناميه والتي لا تلغي قيامها الوجود والاستقلال التنظيمي والايديولوجي لكل تنظيم من التنظيمات المشتركه بها من البوذيين الى الشيوعيين . ولعل لجنه المتابعه ، التي شكلها المجلس الوطني في دورته الاستثنائيه العاشره لضمان تنفيذ قراراته المتعلقه بالوحده الوطنيه والتي تعبر في تشكيلها اصلا عن هذه النظره تكون قد اكتشفت حقيقه خطأ هذه النظره المثاليه للوحده الوطنيه – حسب تقرير اللجنه الى المجلس الوطني « ان نعيد النظر في قضيه الوحده الوطنيه مبتعدا عن الصيغ الطموحه ومتوجها نحو صيغ متواضعه وعمليه » . لقد عجزت المقاومه حتى الان عن تطبيق صيغه الحد الادنى للوحده الوطنيه ، الصيغه التي تجري تطويرها كل يوم بفاعليه ونشاط يتناسب مع فاعليه العمل المشترك والنضالات المشتركه .

لقد اصبح لزاما علينا وقف المزايدات اللفظيه وعدم الانجرار وراء الصيغ المسطحه وغير الجديه للوحده الوطنيه والا سيبقى حاله التشرذم الفعلي في المقاومه وستجهض قدراتنا السياسيه والقتاليه وبالتالي سنتحمل نحن مسؤوليه تراجع حركتنا الثوريه المسلحه .

ثالثا : فشل مؤسسات منظمه التحرير الفلسطينيه لان تشكل الاطار الثوري للعمل الموحد : من خلال التجربه العمليه تظهر بوضوح الفرق بين ان تلتقي جميع فصائل المقاومه والتخصصات الوطنيه الفلسطينيه في اطار المنظمه وبين ان ينجح هذا الاطار بتوحيد هذه القوى الفلسطينيه وصهر طاقاتها في بوتقه العمل الجماعي والنضال المشترك .

ومما تجدر الاشاره اليه ذكره هنا ان جميع محاولات الوحده الوطنيه والخطوات التي اتخذت بشأنها تمت خارج اطار المنظمه بدءا من « قياده الكفاح المسلح » الى « القياده الموحده » الى البرامج السياسيه التي اقرت في بعض دورات المجلس الوطني . لماذا ؟ لان منظمه التحرير الفلسطينيه ولدت في احضان الانظمه العربيه واكتسبت شرعيتها منها ووضعت انظمتها ولوائحها ومؤسساتها على هذا الاساس .. ولم تحز المقاومه بعد سيطرتها عليها تغييرا جذريا في مؤسسات هذه المنظمه بما يتناسب مع ظروف العمل الفلسطيني الجديد وبروز الكفاح المسلح وطبيعه المهمات الجديده واتساع فاعليتها وزياده نشاطاتها . ونعتقد ان تكريس الجهود لتطوير مؤسسات منظمه التحرير سارت الامور في اتجاه التنافس للسيطره على هذه المؤسسات والتكيف معها والهيمنه من خلالها على مسيره العمل الفلسطيني مما افرز عوامل جديده للتعارض بين التنظيمات داخل المنظمه وليس العكس ، فلم ينجح المجلس الوطني ، وهو السلطه التشريعيه للثوره الفلسطينيه بان يكون منبرا للتفاعل بين مختلف الاراء ولا اطارا يستوعب جميع وجهات النظر ويفسح المجال امام الاجتهادات لتثبيت قرارات ملزمه ومتفق عليها يشعر كل من اشترك في المجلس انه ساهم في وضعها ، كما لم ينجح المجلس الوطني ان يكون البوتقه التي تبرز من بين اطرافها اكفأ القيادات الفلسطينيه مما ادى الى عدم نجاح اللجنه التنفيذيه لقياده الثوره الفلسطينيه في مهماتها المطلوب منها لا من حيث تنفيذ قرارات المجلس الوطني ولا من حيث مواجهة المسؤوليات اليوميه الطارئه للمقاومه ولا من حيث القدره على التخطيط والبرمجه ولا من حيث الارتقاء بالعلاقات الى العمل الموحد ولا حتى من حيث كونها قياده جماعيه للعمل الفلسطيني .

في تقديرنا ان السبب الاساسي لهذا كله يعود الى اسلوب التسلط والفرديه الذي كانت تمارسه الاطراف المتحكمه في منظمه التحرير وفي مؤسساتها التشريعيه والتنفيذيه .

والسبب الرابع الذي ادى في تقديرنا الى عدم قيام الوحده الوطنيه بين فصائل المقاومه الفلسطينيه حتى الان هو عدم نضج الظروف الذاتيه لكل فصيل من الفصائل بحيث يتجاوز تعصبيته التنظيميه مستفيدا من معاناه الكفاح وعوامل القهر والاضطهاد متعلما من تجارب التاريخ وكل الثورات في العالم التي قادتها – جبهات وطنيه – مثلت شرطا اساسيا من شروط نجاحها وفوق هذا كله واهم منه ، العامل الذاتي للثوره نفسها وهو عامل له بعد زمني لا بد من اخذه بعين الاعتبار عند محاكمة انجازات الثوره الاستراتيجيه ، ان تحقيق الاهداف والمهمات الاستراتيجيه للثوره لا يتم الا من خلال الممارسه العمليه والمعاناه الذاتيه اليوميه حتى تصبح للثوره قيمها وتقاليدها ومناقبها النابعه من واقعها المحسوس . وعندما تنضج هذه الظروف الذاتيه عندها لن تكون الوحده الوطنيه مطلبا نسعى لتحقيقه في المؤسسات والهيئات القياديه لمنظمة التحرير الفلسطينيه وانما ستصبح الوحده الوطنيه نهجا في الفكر وطريقه في التعامل نجسد تعددها في جميع نشاطاتنا وفعالياتنا على صعيد المخيمات وضمن التنظيمات الجماهيريه والاتحادات النقابيه وبين قواعد المقاتلين وفي علاقاتنا كافراد وعناصر ، في القيادات والقواعد .

ان ما نبتغيه من هذا الاستعراض العام والسريع هو القيام بعمليه مراجعه تنير امامنا طريق الانتصار وتجنبنا تكرار الاخطاء . فدراسه الماضي غير مقطوعه الجذور عن فهم الحاضر ووعي المستقبل . فايماننا بالوحده الوطنيه كقضيه استراتيجيه ، تشكل ضمانه اساسية من ضمانات النجاح في مرحله التحرر الوطني ، فلا يجوز التهاون بها او اخضاعها للظروف ، ولفشل المحاولات السابقه او اللاحقه . وعلينا ان ندرك ان عدم انجاز هذا الشعار الاستراتيجي في فتره زمنيه معينه ، بسبب عدم انضاج الظروف ووجود عوائق ذاتيه وموضوعيه معيقه ، لا تعني التخلي عن هذا الشعار او اسقاطه والتنكر له .

لذا فاننا لا يكفي هنا ان نسجل ايماننا بالوحده الوطنيه واهميتها وضرورة تحقيقها ، ولا يكفي بالاشاره الى المحاولات السابقه والاسباب التي ادت الى فشلها وانما سنوضح وجهه نظرنا في هذا الموضوع بعلميه وموضوعيه بعيدا عن الاساليب التضليليه والمزايدات الكلاميه . نحن وان كنا لا نبرئ انفسنا من اخطاء المرحله السابقه باعتبارنا جزءا منها في سلبياتها وايجابياتها ، ولكننا نستطيع القول اننا حاولنا مرات عديده بتقديم مشاريع واقعيه وعمليه تتناسب مع ظروف العمل الفلسطيني في كل فتره من فترات تطوره . فقد اعلنت الجبهه في بيانها الاول فهمها للوحده الوطنيه في تلك الفتره وتلخص في :

– ان تضع منظمه التحرير كافه امكانياتها في خدمه حركه المقاومه الفلسطينيه .

– ايجاد نوع من اللقاء والتنسيق بين المنظمات الفلسطينيه يهيء للتعايش في جو يساعد على التخلص من العقد الفرديه ومحاولات فرض الوصايه والتسلط .

– توفير القياده الجماعيه التي تمهد للعمل الفلسطيني سبل النمو بشكل طبيعي وفعال .

– ان يتم هذا كله في اطار منظمه التحرير الفلسطينيه على ان يعاد النظر في تشكيلاتها التشريعيه والتنفيذيه .

وقد رفضت الجبهه الاشتراك في بعض المجالس الوطنيه – الخامس والسادس – لانها وصلت الى « قناعه صادقه بان منظمه التحرير الفلسطينيه في تكوينها القائم من ناحيه وغموض مواقفها من ناحيه ثانيه ، وعدم وضوح العلاقات بين القوى المشتركه فيها من ناحيه ثالثه لا توفر الحد الادنى من الشروط المطلوبه لتحقيق وحده وطنيه فاعله وناميه تصمد امام كافه التحديات التي تواجهها العمل الوطني الفلسطيني في هذه الفتره . وكانت الجبهه تؤمن بضروره ان تبقاها خارج المنظمه في صيغتها القائمه الان هو في المدى البعيد لمصلحه صيغه اقوى واوضح واكثر فاعليه واقدر على النمو » .

ولم تكتف الجبهه بالرفض السلبي بل بينت الاساس الصحيح للوحده الوطنية وهو برأيها حسب الخطوط التاليه :

– تثوير منظمه التحرير الفلسطينيه بجميع مؤسساتها .

– وضع برنامج سياسي يحدد العلاقات مع الانظمة العربية على اساس ان الانظمة الرجعية معاديه للثوره بحكم مصالحها ، وان بعض انظمة البرجوازيه الصغيرة تحاول احتواء الثورة ، فلا بد من النضال من اجل استقلالية الثورة عنها .

– ضرب المصالح الاستعمارية .

– ان تقوم العلاقة بين المنظمات على اساس جبهوي يوفر العمل المشترك حول القضايا المتفق عليها ، وفي نفس الوقت يوفر لكل تنظيم حقه في ممارسة نشاطاته العسكرية والسياسية في الموضوعات التي لا يكون حولها اتفاق .

– تشكيل الهيئات القيادية الاساسية للمنظمة بشكل يجعلها قادرة على ممارسة هذا الوفاق ممارسة فعلية حتى لا تتحول الى مجرد كلمات على ورق واتفاقات شكلية .

ولكن الجبهة ساهمت بفاعلية ونشاط بكل محاولة جادة وجماهيرية للوحدة الوطنية كمكاتب التنسيق التي تمت عام ٦٩ في العديد من مناطق الاردن .. كما اشتركت بحماس في تجربة القياده الموحده اثر حوادث ٢/١٠ و ١٩٧٠/٥/٦ حيث تم الوصول الى برنامج سياسي وعسكري وتشكيل لجنه مركزيه موحده نتج عنه دخول الجبهه المجلس الوطني بتمثيل رمزي .

وبعد مجزره ايلول شعرت الجبهه ان المقاومه الفلسطينيه اصبحت على ابواب مرحله جديده تتطلب التأكيد على اهميه وضع الوحده الوطنية على رأس مهمات العمل الفلسطيني المباشره ، ولعبت دورا مبادرا في طرح برنامج سياسي وتنظيمي ساعد المجلس الوطني في دورته الثامنه من الوصول الى صياغ اجابته ، واقرار برنامج سياسي وتنظيمي لاول مره .

وقد مهد هذا ، بالاضافه الى مهمات المرحله الجديده للنضال الفلسطيني ، مهد للجبهه الدخول في المجلس الوطني واللجنه التنفيذيه حيث تستطيع المشاركه الى اقصى حد في تجربه الوحده الوطنيه .

اولا – البرنامج السياسي : دروس التاريخ ودروسنا انفسنا اثبتت لنا بأن لا جبهه وطنيه بدون برنامج سياسي يحدد اسس التحالف ويؤشر للثوره خط سيرها ، ويضع امام الجماهير الدليل السياسي لاهداف الثوره ويفرز الاعداء من الاصدقاء ، ويستخلص الشعارات الاستراتيجيه والتكتيكيه ويحدد مراحل النضال على الدرب الطويل لحرب التحرير الشعبيه .. ومنذ البدايه كان موضوع البرنامج السياسي هو الشرط الذي لا يتهاون به انطلاقا للدخول في اي صيغه للوحده الوطنيه .. وقد وافقنا على مشروعين سياسيين اعتبرنا كل واحد منهما يمثل خطوه متقدمه عما قبله الاول في القياده الموحده ثم المجلس الوطني الثامن والثاني في الدوره الاستثنائيه العاشره للمجلس الوطني وكان هذا البرنامج يشكل فعلا خطوه هامه حسمت بوضوح اهم القضايا التي كان يدور حولها النقاش في المرحله السابقه ، وكانت سببا في التناقض بين بعض فصائل المقاومه اعاق قيام الوحده الوطنيه . لقد وضع هذا البرنامج بجلاء المضمون التقدمي لحركه المقاومه الفلسطينيه كجزء من حركه التحرر الوطني العربي والعالمي . وان كان البرنامج لم يتعرض المضمون الاجتماعي للثوره الا انا واثقون بان مراحل النضال المقبله وظروفها الصعبه ستحدث مثل هذا التعديل على البرنامج وستغنيه اكثر فاكثر لتغطي جميع الجوانب التي لم يتعرض لها . وسنكتفي تحت هذا العنوان في التنبيه الى نقطتين لا بد لجماهيرنا من ان تفهمهما تماما لتتمكن من المحاسبه والنقد وتحديد المسؤوليه .

النقطه الاولى : هي ان المجلس الوطني في دورته العاشره احال مشروع برنامج سياسي على اللجنه التنفيذيه لاقراره . وقد وقفت اللجنه التنفيذيه امام مشروع البرنامج فعلا وناقشته ، وادخلت عليه بعض التعديلات ، ومع هذا لم يوضع بين يدي الجماهير ولم تجر تعبئة قواعد وكوادر الثوره على اساسه .. اذا كيف ستحاسبنا جماهيرنا ؟ وكيف تراقب نشاطاتنا وتحاكم تحركاتنا اذا لم يكن بيدها دليل عملنا ؟ بجانب هذا على اي اساس ستعبيء نحن هذه الجماهير ضمن اي افق سياسي وايه خطه ؟!

والنقطه الثانيه : هي حول قيمه البرنامج السياسي . ان اي برنامج سياسي مهما كانت كلماته منمقه وتعابيره مختاره ومهما كانت الابعاد السياسيه التي نتوصل اليها ، ومهما كانت المواقف التي يتضمنها سليمه وواضحه .. تبقى قيمه كل هذا في القدره على ترجمتها الى برنامج عمل يومي ونضال دؤوب لا معنى ولا قيمة للبرنامج السياسي اذا بقي حبرا على ورق يجب ان يتحول البرنامج السياسي الى مادة تثقيفيه يوميه تستخلص منه الكوادر والقواعد دليل العمل وتستنير فيه القيادات لوضع المخططات وتكريس النضالات المتطوره والمتصاعده . فعندما يقرر البرنامج السياسي ضروره التصدي للنظام الرجعي العميل في الاردن فهذا يقتضي خطه نضاليه لتحقيق هذا الفرض ومن هنا يحدث الكفاح المشترك ضمن برامج ومخططات موحده تؤدي الى تطوير علاقه الوحده الوطنيه وترسيخها كما تؤدي الى طرح مهمات جديده امام قيادة العمل الفلسطيني كالجبهة الوطنية الاردنية والجبهه الوطنيه الفلسطينيه – الاردنيه .

سيبقى عدم نشر البرنامج السياسي من جهة وعدم ترجمته في برنامج نضالي وخطه عمل يوميه مشتركه تنصهر في اطارها جميع الطاقات والامكانيات الفلسطينيه من جهة ثانيه .. ستبقى هاتين النقطتين ثغره كبيره لا تساعد على قيام الجبهه الوطنية المتحدة فلا بد من معالجتها والتغلب عليها لتحقيق امل جماهيرنا .

كيف نرى مستقبل هذه التجربة ، وشروط نجاحها ؟

ثانيا : اننا نرى – مؤكدين هنا مره اخرى ان الشرط الاساسي لنجاح الوحده الوطنيه هو الفهم الموضوعي لهذه الوحدة التي يجب ان تعبر عن الواقع الحسي الملموس لوجود عدد من القوى والمنظمات الفلسطينيه المتباينه ايدولوجيا وتنظيما وسياسيا « ان الجبهه الوطنيه – كما يقول لي دوان – السكرتير الاول للجنه المركزيه لحزب العمال الفيتنامي – في كتابه الثوره الفيتناميه – تجمع في وحده متناقضه عددا من الطبقات الاجتماعيه تختلف الواحده منها عن الاخرى لكنها توحد كلها على اساس برنامج نضال مشترك ومحدد » .

لا نتحدث هنا عن اهميتها وضرورتها . وهذا امر غدا مطلبا ملحا لجماهيرنا ، وانما المقصود هنا هو الاقرار بان الوحده الوطنيه تعني الاعتراف بانه توجد مجموعه قوى تعبر عن مصالح طبقيه مختلفه ولها بنيانها التنظيمي المستقل .. هذه القوى هي اطراف الوحده الوطنيه ويجب التعامل معها على هذا الاساس ، وخطأ تجاهلها هو بنفس خطأ احتوائها والعمل على دمجها ، وكلا الاسلوبين في التعامل يمثلان المثاليه والفئويه في معالجه الوحده الوطنيه . لقد حاولت بعض التنظيمات ممارسه اسلوب الدمج مع منظمات اخرى لكن التجربه العمليه اثبتت خطأ هذه المحاولات . وهذا يعني ان ايه صيغه للوحده الوطنيه يجب ان تعطي لكل تنظيم حق الاستقلال التنظيمي والايديولوجي والسياسي وقيمه هذا الشرط انه يجنب الوحده الوطنيه الولاده القسريه كما انه يعطي لكل تنظيم الحق في ان يلعب دور المراقب لحركه التنظيم الاخر وضبطها في اطار البرنامج المشترك . وفي نفس الوقت هذا الاستقلال للتنظيم الذي يدعي انه اكثر ثوريه ووعيا وفاعليه تعطيه الفرصة ليثبت جدارته من خلال العمل والنضال الحقيقي ومن خلال استقطاب الجماهير والتأثير عليها والتعلم منها والنجاح في تعبئتها وتنظيمها لخدمه امالها وطموحاتها وتحقيق وحمايه مكاسبها وانجازاتها .

والمناضل الثوري لا يخاف مثل هذه الظواهر ما دام الحكم فيها هو جماهير وقواعد الثوره . من هنا ، فانه لا يجوز باسم الاستقلال انتهاك الوحده الوطنيه بدافع ازاح التكتلي والنزوات الفرديه والمكاسب الذاتيه للتنظيم او الافراد كما انه لا يجوز باسم الالتزام ان يتحكم طرف معين وينحرف بقياده التحالف ويجره الى الخروج عن البرنامج او يتفرد بالقرارات او يتميز بالمواقف ، فالعلاقات داخل التحالف يجب ان تكون علاقات « ديمقراطية . مرنه . متحركه . متجدده » تمكن اي طرف ان تكون شريكا حقيقيا وفاعلا ثوريا في النضال المشترك مع الطرف الاخر في نفس الوقت الذي تشكل ضمانه من الانحراف او التذبذب او التراجع خاصه وان حركه التحرر الوطني الفلسطيني من اكثر حركات التحرر الوطني في العالم صعوبه وتعقيدا ومن اكثرها عرضه للتآمر .

ثالثا : الصيغه التنظيمه للوحدة الوطنيه هي الصيغه الجبهويه : الجبهه الوطنيه المتحدة هي الصيغه العمليه الوحيده القابله للتطبيق وانجاز التحالف طويل المدى بين مجمل فصائل حركه المقاومه الفلسطينيه .

وعلى ضوء مجمل الحديث السابق مستفيدين من تجربه المقاومه نفسها طيله السنوات الماضيه ومتعلمين من تجارب التحالفات التي سبقت على امتداد الحركه الثوريه العالميه نجد ان المدخل الوحيد المقبول نظريا وعمليا للوحده الوطنية هو الجبهه الوطنيه المنطلقه من قاعده التعدد والوحده . وهذا لا يمنع من « الاندماج بين المنظمات الفدائيه ذات الايدولوجيه الواحده او المنطلق الفكري والسياسي الواحد في منظمه واحده .. اذا اقرت هذه المنظمات نفسها هذا البرنامج » . كما ان هذه الصيغه الان لا تمنع بل من الضروري ان تكون توجهنا الاستراتيجي على المدى الطويل هو الصيغة الاندماجيه للوحده الوطنيه حسب المشروع الذي قدم للمؤتمر الشعبي